



"ستصبح أورشليم القدس
حاضرة لجميع البلدان"
(الحاخام يوحنا،
سفر شموت رابا، 23)

المقدمة

مدينة أورشليم القدس هي عاصمة دولة إسرائيل. تمّ الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في الخامس من شهر أيار العبري سنة 1948 (14.5.48)، في حين أعلن دافيد بن غوريون عن أورشليم القدس عاصمة لإسرائيل في كانون الأوّل سنة 1949. أورشليم القدس هي اليوم أكبر مدن إسرائيل، سواء من حيث مساحة منطقة النفوذ، أو من حيث عدد السكّان. انعكست المكانة الخاصّة لأورشليم القدس دستوريّاً في قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل الذي ينصّ على أنّ "الحكومة تحرض على تطوير وازدهار أورشليم القدس من خلال تخصيص موارد خاصّة لهذا الغرض، بما في ذلك هبة سنويّة خاصّة لبلديّة أورشليم القدس (هبة أورشليم القدس).

إنّ مكانة أورشليم القدس كعاصمة لإسرائيل وكمقرّ مؤسسات الحكم ورموزه، تنعكس أيضاً في قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل. ينصّ هذا القانون على أنّه في أورشليم القدس يكون مقرّ رئيس الدولة، الكنيسة، الحكومة والمحكمة العليا. أمّا قانون أساس: الحكومة فينصّ على أنّ: "مقرّ الحكومة هو أورشليم القدس".

ينقذ ديوان مراقب الدولة في هذه الآونة رقابة على عدّة مجالات في موضوع: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل. فصلا الرقابة المنشوران في هذا الموضوع هما بداية سلسلة من التقارير. يتناول أحد الفصلين الخطوات التي تتخذها الحكومة في سبيل

التطوير الاقتصاديّ- الاجتماعيّ للمدينة، في حين يتناول الفصل الثاني تطبيق قرار الحكومة بشأن نقل وحداتها إلى العاصمة.

الخطوات التي تتخذها الحكومة في سبيل التطوير الاقتصاديّ- الاجتماعيّ للمدينة

يعتمد تطوير أورشلیم القدس التي تعاني من الضعف في المجال الاقتصاديّ - الاجتماعيّ على تخصيص ميزانيّات حكوميّة جارية، وعلى تخطيط برامج تطوير خاصّة متعدّدة السنوات وتمويلها أيضًا. في سنة 2005 صدّقت الحكومة على برنامج متعدّد السنوات لتطوير أورشلیم القدس وخصّصت لتنفيذه أكثر من ثلاثة مليارات شيكل. بيّنت الرقابة وجود نواقص مهنيّة وإداريّة في إجراءات تخصيص الميزانيّات واستغلالها، إذ تبين أنّه في كثير من المرّات لا يمكن الوقوف على مدى نجاعة برامج التطوير.

في حزيران 2014 صدّقت الحكومة على "برنامج تعزيز الأمن الشخصيّ والتطوير الاقتصاديّ- الاجتماعيّ في أورشلیم القدس لصالح جميع سكّانها". هذا هو أوّل برنامج حكوميّ الأوّل يركّز على السكّان العرب في شرقيّ أورشلیم القدس. إلا أنّ مجمل تأثير هذا البرنامج خلال ثلاث سنوات تطبيقه الأولى في أحياء شرقيّ المدينة كان ضئيلاً، وتركيزه لم يكن ناجحاً بالقدر الكافي. من بين الأسباب لذلك كون البرنامج يتطرق إلى جزء صغير من السكّان في خمسة أحياء شملها. لم تكن الميزانيّة التي خصّصت لتقليص الفجوات، والتي بلغت 200 مليون شيكل، كافية لإحداث تحسّن ملموس في أيّ من المجالات التي ضمّها البرنامج، كالتربية والتعليم، التشغيل، الرفاه والترفيه.

تنفيذ قرار الحكومة بشأن انتقال وحداتها إلى أورشلیم القدس

تناول ديوان مراقب الدولة هذا الموضوع أيضًا في التقرير الذي نُشر سنة 2013، في ما يتعلّق بـ "تنفيذ قرار الحكومة بشأن انتقال الوحدات القطريّة للحكومة إلى العاصمة". الكثير من الوحدات القطريّة التابعة للوزارات المختلفة، أقيمت وتأسّست مع مرور

السنوات خارج أورشليم القدس؛ وتشير التقديرات إلى وجود حوالي 140 وحدة قطريّة لـ 25 وزارة، يعمل فيها حوالي 2,700 موظّف. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العالبيّة العظمى من الشركات الحكوميّة (57 من أصل-67) تقع خارج أورشليم القدس، و فقط 1,300 من أصل حوالي-56,000 من موظّفي الشركات الحكوميّة يعملون في أورشليم القدس.

منذ سنة 2007 اتّخذت الحكومة قرارًا بشأن نقل الوحدات القطريّة التابعة للوزارات إلى أورشليم القدس. تشير نتائج التقريرين إلى إنّ قرارات الحكومة بقيت في كثير من الحالات تصريحًا احتفاليًا فقط، وأنّ الحكومة لم تطبّق فعليًا قراراتها بشأن الانتقال إلى أورشليم القدس. كما بيّنت هذه الرقابة أنّه لم يتمّ إصلاح النواقص في هذا الأمر كما وردت في التقرير الصادر سنة 2013. أحد الأسباب في ذلك هو عدم وجود هيئة مسؤولة وذات صلاحيّات فعليّة لتطبيق قرارات الحكومة، عدم وجود قاعدة بيانات أساسيّة، انعدام الحلول للمصاعب في مجال علاقات العمل وانعدام القدرة على التعامل مع المعوقات التي تمّ تحديدها.

كثيرًا ما أصدرت حكومات إسرائيل المتعاقبة تصريحات عن مركزيّة أورشليم القدس بصفتها العاصمة الأبدية لإسرائيل، واستثمرت موارد جمّة في تطويرها. ولكن، لإحداث تغيير ملحوظ في مكانة المدينة، لا تكفي التصريحات الاحتفاليّة، بل يجب العمل. على الوزارات مواجهة الصعوبات في تطبيق قرارات الحكومة بنجاعة وحزم، وذلك لتقليص ضعف المدينة في المجالين-الاقتصادي والاجتماعي.

يوسف حاييم شفير، قاض (متقاعد)

مراقب الدولة
ومندوب شكاوى الجمهور

أورشليم القدس، أيار 2018